ابعاد التقارب والتنافس في العلاقات الايرانية – التركية
(حكومة حسن روحاني أنموذجاً)

م.د. هبة شهاب احمد
مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة
hiba.ahmed@uobasrah.edu.iq

الملخص :

في الواقع ان تأثير ايران في السياسة التركية ليس دائماً تأثيراً سلبياً ، انما هذا الامر يعتمد على نوع العلاقات ما بين الاثنين، فهاتان الدولتان بالمفهوم الاقليمي تجتمعان على المصالح المشتركة وتختلفان في كل ما عدا ذلك.

لذلك كانت كل من ايران وتركيا تسيران وفق منطلق (التنافس في ظل التعاون) ، وكان ذلك نابع من واقعهما كبوابتين للشرق والغرب، فلكلا البلدين علاقات وارتباطات في مجالات عديدة ، وتتمتعان بنفس الاهمية الجيوبولتكية والاقتصادية وبنفس الوقت لكل منهما مشروع اقليمي طموح ذي نفوذ يسعى لدور عالمي احياناً الامر الذي ادى الى حدوث تنافس كبير في الكثير من القضايا والملفات ، وقد ادى هذا التنافس بدوره الى الدخول في صراع نتيجة اختلاف وجهات النظر في الكثير من القضايا من اجل الحصول على الدور الاقليمي لاسيما في العراق وسوريا .

الكلمات المفتاحية : (التقارب ، التنافس ، العلاقات الايرانية – التركية ، حسن روحاني).

Dimensions of rapprochement and competition Iranian – Turkish relations
(Hassan Rouhani's government as a model)

Dr. Hiba Shehab Ahmed
Center for Basra and Arabian gulf studies – university of Basra

Abstract:

In fact , Iran's influence in Turkish politics is not always negative, but rather this matter depends on the type of relations between the two . These two countries, in the regional sense, share common interests and differ in everything else.

Therefore, both Iran and Turkey were proceeding according to the principle of competition in light of cooperation " and this stemmed from their reality as gateways to the East and the West.

Both countries have relations and connections in many fields, and enjoy the same geopolitical and economic importance . At the same time , each of them has an ambitious and influential regional project that seeks a role. Sometimes global , which led to great competition on many issues and files. This competition, in turn, led to conflict as a result of differences in viewpoints on many issues in order to obtain a regional role, especially in Iraq and Syria.

key words: (rapprochement, rivalry, Iranian-Turkish relations, Hasan Rouhani) .

المقدمة:

تكتسب العلاقات الايرانية – التركية اهمية خاصة في إطارها السياسي والاستراتيجي ، لدى دوائر الباحثين والمختصين وصناع القرار في المنطقة العربية، بسبب ان كلا من ايران وتركيا قوتان اقليميتان متجاورتان، الاولى مدخل للغرب والثانية مدخل للشرق، وتتمتعان بنفس الاهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية ، ولكل منهما مشروع اقليمي طموح ذي نفوذ يفرض مكانة كبيرة في الاقليم ويسعى لدور عالمي احياناً. وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث تنافس كبير بينهما في كثير من الملفات والقضايا ، وقد ادى هذا التنافس الى الدخول في منعطف الصراع نتيجة اختلاف وجهات النظر بين كلا الطرفين من اجل الحصول على الدور الاقليمي في كل من العراق وسوريا .

وفي الواقع ان تأثير ايران في السياسة التركية ليس دائماً تأثيراً سلبياً ، انما هذا الامر يعتمد على نوع العلاقات الايرانية التركية ، فلكلا البلدين علاقات وارتباطات عدة ، حيث تربطهما علاقات تجارية واقتصادية مهمة في مجال الطاقة ، فضلاً عن التنسيق في المسائل الامنية ، ومواجهة حركات التمدد المسلح في كل من البلدين ، وتعاون فيما بينهما بحكم علاقتهم بدول الجوار الجغرافي المبنية على اساس برجماتي صلب قائم على اساس تحييد الخلافات واحتواء التوترات المتجددة ، خدمة للمصالح العليا لكلا البلدين .

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث الاستراتيجية في بحث العلاقات الايرانية التركية وآفاق هذا التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية ، فضلاً عن نقاط الاتفاق والتباين وفق مصالح كل منهما ، في ضوء مايحصل في المنطقة العربية من حالة عدم الاستقرار ، ولاسيما بعد عام ٢٠١١م .

اهداف البحث :

تتبلور اهداف هذا البحث على النحو التالي :

١- محاولة ربط مستجدات الوقائع والاحداث الحالية بجذورها التاريخية لكي تأخذ مجرياتها الاستنتاج وتحليل اهم التطورات التي مرت بها العلاقة بين ايران وتركيا ومانتج عنها من تأثيرات تساعدنا في تحديد المعالم الرئيسية التي تسعى اليها كلا الدولتين في المستقبل .

٢- يهدف هذا البحث الى تناول العلاقات الايرانية – التركية في ضوء المتغيرات في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١م .

٣- البحث في علاقة البلدين في المجالات كافة سواء كانت سياسية او اقتصادية او امنية .

٤- البحث في نقاط وابعاد التعاون والاختلاف بين ايران وتركيا فيما يتعلق بالقضايا العربية لاسيما بعد العام ٢٠١١ .

اشكالية البحث :

تنطلق اشكالية البحث من التساؤل عن مدى قدرة البلدين في تغليب منطق الحوار والتعاون المشترك في ظل استمرار اختلاف تطلعاتها السياسية الاقليمية والدولية ومصالح كل منهما ، وتتفرع عن هذا السؤال اسئلة اخرى لعل ابرزها :

- هل كان للخلاف التاريخي بينهما اثر في اختلاف وجهات النظر الحالية ؟
- كيف ساهم وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا في تغير طبيعة العلاقة بين البلدين ؟
- ماهي ابرز التحديات التي تحكم علاقة البلدين حالياً ؟

فرضية البحث :

تسعى فرضية البحث الى اثبات " استطاعة البلدين من تجاوز خلافاتهما التاريخية ذات البعد الديني انطلاقاً من مصالح الطرفين المتنامية لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢م وانتهاجهم سياسة توازنية منطلقة من تغيير المشاكل التي قد تحدث بين الدولتين ، لاسيما بعد التحديات التي واجهت الدولتين واختلاف وجهات النظر حول المتغيرات الجارية في المنطقة العربية على اساس استخدام دبلوماسية الاحتواء " .

منهج البحث :

تقتضي ضرورة البحث العلمي عن دراسة اية ظاهرة او اشكالية معينة ولاسيما في مجال الدراسات الانسانية ، تحديد المنهج العلمي الذي يستخدمه الباحث او يتبناه في بحثه لتكون وسيلة للوصول الى النتائج الصحيحة ، واهم المناهج المستخدمة في هذا البحث هي :

١- المنهج التاريخي : رغم اننا حددنا إطاراً زمنياً للدراسة ، الا ان الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع للماضي وعلى هذا الاساس يمكن القول ، ان دراسة العلاقات مابين ايران وتركيا يتطلب استخدام هذا المنهج لتتبع المسار التطويري للعلاقات مابين الدولتين .

٢- المنهج الوصفي التحليلي : يستخدم هذا المنهج من اجل الوصول الى اغراض محددة لوضعية او مشكلة معينة ، فقد ساعدنا هذا المنهج في الوصف الموضوعي لابعاد التقارب والتنافس في العلاقات الايرانية التركية ، كذلك دراسة حالة الدولتين كنموذج عن الدول التي تأثرت في علاقاتهما بالمتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١م .

هيكلية البحث :

تعتمد هيكلية البحث على ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات ، تناولنا في المبحث الاول ، ابرز التطورات التاريخية في العلاقات الايرانية – التركية قبل العام ٢٠١١م وذلك من خلال مطلبين اختص كل مطلب بدراسة التطورات بين الدولتين قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا . اما المبحث الثاني ، فقد تناولنا فيه موضوع ابعاد التقارب والاتفاق في

العلاقات الايرانية التركية بعد العام ٢٠١١م وذلك من خلال ثلاث مطالب اختص كل مطلب بدراسة قضية معينة تتفق فيها كلا البلدين ، وفيما يخص المطلب الاول فأنه تناول دراسة الرؤية التركية للاتفاق النووي الايراني ، اما بالنسبة للمطلب الثاني فأنه اختص بدراسة المصالح الاقتصادية المشتركة وأمن الطاقة ، وفي المطلب الثالث تم الاشارة الى العلاقات الامنية بين البلدين . اما المبحث الثالث ، ففيه تم تناول موضوع ابعاد التنافس والتباين في العلاقات الايرانية التركية بعد العام ٢٠١١م في الاشارة الى ابرز القضايا التي تم التنافس عليها مابين ايران وتركيا وذلك من خلال دراسة الازمة السورية وتأثيرها في العلاقات مابين البلدين ، فضلاً عن دراسة المسألة الكردية وتأثيرها في العلاقات الايرانية – التركية .

المبحث الاول

التطورات التاريخية في العلاقات الايرانية – التركية قبل العام ٢٠١١م

حظيت العلاقات الثنائية بين ايران وتركيا على اهمية بالغة بحكم المعطيات الجغرافية بين البلدين الجارين ، اذ يشتركان بمنطقة حدودية تمتد لمسافة ٥٣٤ كم تقريباً ، الامر الذي جعل كلاً من ايران وتركيا يكونان بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية مايسمى بمنطقة (الشرق الاوسط) ، والاكثر من ذلك ان البلدين يشكلان حزاماً لمنطقة الشرق الاوسط ، حيث تحتل ايران جغرافية مساحة شاسعة من الجوار العربي كما ان لتركيا الدافع الجغرافي نفسه فتتداخل بذلك روابط الحضارة المشتركة بينهما على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية اخرى . ومثلما شهدت العلاقات بين ايران وتركيا فترات سلام وتعاون ، فإنها شهدت فترات من الصراع والحروب الطاحنة ، حتى استقرت في القرن الماضي الى استقرار نسبي وتبادل للمصالح بينهما ، وهذا ما نلاحظه اثناء تسليط الضوء على التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين في هذا المبحث من خلال تقسيمه الى مطلبين :

المطلب الاول : تطور العلاقات الايرانية – التركية قبل عهد حكومة حزب العدالة والتنمية :

مرت العلاقات الايرانية التركية بسلسلة طويلة من الازمات والحروب التي كانت تعصف بهذه العلاقة ، وسلسلة من العلاقات والاتفاقيات التي كانت تبرم في اعقاب هذه الازمات من اجل الصلح .

لكن تاريخ هاتين الدولتين لم يقف عند حالات الصراع كنوع من العلاقة التي تربط الطرفين ، بل كانت تشهد حالات من الانفراج والاحتكام الى نتائج المفاوضات الدبلوماسية ، كمحاولة لخلق حالة من

التوازن بين الخيارات الدولية وبين ضرورات التوازن الاقليمي ، حيث ادت تلك الضرورات المتبادلة الى استمرار سياسة التأني والحذر التي سادت في العلاقات الثنائية لدى كلتا الدولتين [١] .

واستمر هذا التعاون المشوب ببعض الخلافات غير المسلحة حتى بعد اندلاع الثورة الايرانية عام ١٩٧٩م ، حيث اعترفت تركيا بالجمهورية الاسلامية واستعدادها لتقديم جميع انواع المساعدات ، الا ان ذلك لم يمنع الانتقاد الايراني للعلمانية في تركيا ، فسارت العلاقات شيئاً فشيء لاسيما بعد تصريحات الخميني بخصوص آتاتورك حتى وصلت الى حدها النهائي من ثم الانقطاع ، لكن بعد قيام الحرب العراقية – الايرانية تغير نوعاً ما مسار العلاقة بين البلدين فقد استغلت تركيا هذه الحرب من ايجاد اسواق جديدة لتصريف منتجاتها بعد ان شهد اقتصادها تنامي ملحوظ ، على أثر الخسائر الاقتصادية لايران في حربها مع العراق (١٩٨٠ – ١٩٨٨) [٢] ، كما كان لانتخاب (هاشمي رفسنجاني) رئيساً للدولة دور في ترسيخ العلاقة بين البلدين ، وعلى آثر تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) اصبح هناك قلقاً ايرانياً من تنامي النفوذ التركي في جمهوريات آسيا الوسطى واذربيجان وفي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م سعى الطرفان الايراني والتركي الى تقوية علاقاتهما بسبب الفراغ الاستراتيجي للمنطقة ، اذ تم التوقيع على اتفاقية أمنية بينهما عام ١٩٩٢م لمراقبة الحدود المشتركة ، الا ان هذا الاتفاق لم يحقق الثقة بينهما ، لاسيما بعد اتهام ايران لتركيا بدعم مجاهدي خلق ، وتركيا تتهم ايران بدعم حزب العمال الكردستاني [٣] .

واستمرت العلاقات بين البلدين بالتطور لاسيما بعد تولي (نجم الدين اربكان) زعيم حزب الرفاه الاسلامي التركي السلطة في عام ١٩٦٦م ، على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة الامريكية على ذلك ، ولاسيما بعد زيارة اربكان الى ايران في العام نفسه ، وذلك لان الولايات المتحدة كانت ترى ضرورة عزل ايران ، الا ان اربكان صرح قائلاً : (ان بلاده لن تسمح لطرف ثالث بالتدخل في الاتجاه المتنامي للتعاون بين تركيا وايران) [٤] .

ومع استلام خاتمي للسلطة في عام ١٩٧٧م ، استمر تطور العلاقات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية ، ومع احداث الحادي عشر من ديسمبر (٢٠٠١م) ، وسعي الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة الارهاب وظهور النوايا الامريكية لاحتلال العراق ، اصبحت تركيا تنظر الى ذلك على انه تهديداً مباشراً لأمنها ، مما دفعها لتوثيق علاقاتها بإيران ، اذ قام الطرفان ولغرض

الحفاظ على أمن حدودهما ، بعمليات مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني ، واستمرت هذه السياسة حتى وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة [٥] .

المطلب الثاني : تطور العلاقات الايرانية – التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية :

ان تركيا ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم تبنت الدبلوماسية الاساس في عملها ، والتي تنطلق من سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار ومنها ايران . عن طريق اتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد تقوم على اساس التوفيق بين الحريات والامن ، والانتقال من السياسة الجامدة الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل دول العالم ، من اجل اعادة تعريف وتعزيز دور تركيا في الساحة الدولية وعلى صعيد الجانبين السياسي والاقتصادي [٦] .

ففي الجانب السياسي ، فإن الامور بدأت بالتطور تدريجياً بين تركيا وايران ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ، خصوصاً بعد الرفض التركي من ان تستخدم الولايات المتحدة الامريكية اراضيها من اجل الدخول على العراق من الجهة الشمالية [٧] .

والذي زاد من تطور العلاقات بين البلدين هو الغضب التركي من اغتيال " اسرائيل " للشيخ احمد ياسين الاب الروحي لحماس ، تلاه رفض تركيا للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦م ، وزادت موجة الاعجاب من قبل ايران على اثر المشادة الكلامية التي نشبت بين الرئيس التركي رجب طيب اردوغان والرئيس " الاسرائيلي " شمعون بيريس في منتدى دافوس عام ٢٠٠٩م [٨] .

وعلى الرغم من التطور الحاصل في العلاقات الايرانية – التركية على اعلى المستويات السياسية بين البلدين ، الا ان اندلاع الاحتجاجات العربية عام ٢٠١١م قد قيد العلاقة بعض الشيء بين البلدين بسبب اختلاف الرؤى ولاسيما فيما يتعلق بالملف السوري ، الا ان العلاقات الثنائية استمرت بينهما وخاصة الدبلوماسية ، اذ زار اردوغان ايران يومي (٢٨ و ٢٩) من كانون الثاني لعام ٢٠١٤م والتقى مع الرئيس الايراني السابق حسن روحاني ، وقد وقع الطرفان البيان السياسي المشترك حول انشاء مجلس تعاون عال بين البلدين للتباحث حول مجمل القضايا الاقليمية في المنطقة [٩] .

واستمراراً في نمو التطور السياسي بين البلدين ومن اجل تعزيز اواصر العلاقة ، قام الرئيس الايراني حسن روحاني بزيارة رسمية الى تركيا في (٢٠١٤/٦/١٠م) ، وكذلك قام الرئيس التركي

رجب طيب اردوغان بزيارة ايران في ابريل في عام ٢٠١٩م ، والتقى بالرئيس الايراني السابق حسن روحاني ، وقد ناقش الطرفان ضرورة ايجاد حل للمسألة السورية واعادة الاستقرار في المنطقة العربية لاسيما بعد تدخل السعودية في اليمن ، اذ دعا الطرفان الى ضرورة ايقاف الحرب الدائرة في اليمن والتصدي للعنف [١٠] .

اما في الجانب الاقتصادي ، فقد اصبح للاقتصاد الدور الاكبر في بناء العلاقات السياسية بالنسبة للعلاقات الايرانية – التركية ، لان الصراع في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي تحديداً ، انعكس سلباً على تلك العلاقات ، نظراً للتدهور الحاصل في علاقات البلدين وبسبب المواقف التركية المؤيدة لما حصل في المنطقة العربية ولاسيما ماحصل في اليمن على خلفية الدعم التركي للتحالف ضد الحوثيين [١١] . الا ان انتهاج البلدين – ايران وتركيا – دبلوماسية تحييد الخلافات السياسية ، والتركيز على الجوانب الاقتصادية ، منعت بدورها التدهور في العلاقات بين البلدين ، خاصة بعد زيارة الرئيس رجب طيب اردوغان الى طهران عام ٢٠١٥م ، والتي تمخضت عنها عدة اتفاقيات اقتصادية ، اذ اتفق البلدان على تعاون اقتصادي مشترك فضلاً عن الاتفاق على تعزيز العلاقات بينهما في القطاع الخاص . والتعويل على تركيا لرفع العقوبات عن طهران ، كما اتفق الطرفان على ادخال اتفاقية التجارة التفضيلية حيز التنفيذ عن طريق زيادة تصدير كميات اكبر من النفط والغاز الطبيعي الايراني الى تركيا وبأسعار تفضيلية ، وهو ماتسعى اليه تركيا كونها عانت من نقص حاد في مصادر الطاقة لاسيما بعد تعطيل الخط النفطي العراقي – التركي بعد سيطرة تنظيم (داعش) على مناطق مرور الانبوب النفطي العراقي المار من تلك المناطق [١٢] .

وخلاصة القول ، ان تركيا تسعى لتوسع النطاق الاقتصادي مع ايران عبر ابتهاج دبلوماسية هادئة ، وتعويض ما تأثر به الاقتصاد التركي من تقليص في الاسواق التجارية ، خاصة بعد الخلافات فيما بينها حول بعض قضايا المنطقة العربية ولاسيما في سوريا والعراق ، الا ان البلدين – ايران وتركيا – ينظران الى مصالحهما المشتركة بعيداً عن المواقف السياسية التي تطرأ بسبب التطورات السياسية المشاركة في المنطقة ، وقد عبر اردوغان عن هذا التقارب بقوله : (إننا ننطلق في علاقتنا مع ايران وفق مصالحنا ، لاتسترعينا مصالح الاخرين) .

المبحث الثاني

ابعاد التقارب والاتفاق في العلاقات الايرانية – التركية بعد العام ٢٠١١م

تعد ايران بمثابة متغير لايمكن لتركيا ان تتجاوزه ، او ان تفكر في ذلك ، ولاسيما في نطاق تحركاتها الخارجية عامة وبضمنها البيئة العربية على وجه الخصوص ، فإيران قوة لها مصالح تكمن في ان تكون مناطق نفوذها على شكل محدد لاتدين بدورها بالولاء للغرب ، لذلك توجهت انظارها نحو تركيا بحكم الاهمية الجامعة للبلدين وعلى مستويات عدة [١٣] .

وانطلاقاً من المصالح المتبادلة بين البلدين أخذت العلاقات الايرانية – التركية منحى جديد ومختلف انعكس بدوره اقتصادياً وسياسياً وأمنياً على البلدين ، لاسيما في المواقف التي ايدتها أنقرة ازاء الملف النووي الايراني واعترافها بحق طهران في احتلال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، ورفضت مجاراة الولايات المتحدة الامريكية وشركاتها في ما فرضوه من عقوبات على ايران كوسيلة للضغط عليها بسبب ملفها النووي ، فضلاً عن التعاون فيما يتعلق بأنابيب نقل النفط والغاز الايرانيين ، وان ذلك ساعد في تطوير علاقات البلدين [١٤] ، ولا بد من الاشارة الى ابرز نقاط التقارب هذه عبر المطالب الاتية :

المطلب الاول : الرؤية التركية للاتفاق النووي الايراني :

لقد أثارت قضية الملف النووي الايراني الرأي العام الدولي ، وفي الوقت نفسه أثارت قلق كل من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية التي اعتبرت امتلاك ايران للسلاح النووي بمثابة تهديداً وتحدياً لها ، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الى عقد قمة مع دول الاتحاد الاوربي في واشنطن ، من اجل ان تمنع ايران من تطوير سلاحها النووي ، على اعتبار ان حملها للسلاح النووي بمثابة تهديداً للسلم والامن الدوليين [١٥] .

ومع توتر العلاقة بين الولايات المتحدة وايران على اثر البرنامج النووي الايراني والجدل الدائر حوله ، اتخذت تركيا موقفاً مغايراً لموقف الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها الاخريات عن طريق تبني مقاربة متنقلة سارعت من خلالها تركيا الى (الحفاظ على روابط ثنائية مستقرة ومتوازنة) مع الجارة ايران ، ولاسيما وان الطرفين متخوفان من التأثير الكردي المتعاظم ، وسعت لتؤدي دور الوسيط

في تقريب الرؤى بين ايران والولايات المتحدة الامريكية ، وقد نظر الايرانيون الى هذه الوساطة بإيجابية [١٦] .

وقد جاء هذا الموقف على المستوى الدبلوماسي متناغماً مع التوجه الجديد للسياسة التركية ومسانداً الى حد كبير للموقف الايراني ، اذ استمرت تركيا في جهودها لمعالجة الملف النووي الايراني في الاتجاهين العربي والايراني ، فقد كانت تعمل على التواصل الدائم مع القيادة الايرانية بحثها على عدم التصعيد وابقاء باب الحوار مفتوحاً ، وضمن هذا المسار عارضت تركيا والبرازيل التصويت على قرار مجلس الامن (١٩٢٩) عام ٢٠١٠م ، والذي ينص على فرض عقوبات على ايران [١٧] .

وبذلك يمكن القول بأن الموقف التركي حيال قضية الملف النووي الايراني قد تجسد بما يلي [١٨] :

١- ان انتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية وامتلاكها من حق كل الدول ، فمن الطبيعي انه من حق ايران ان تمتلك هذه الطاقة للأغراض السلمية وتكون تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢- تركيا وعلى لسان مسؤوليها تضع ثقة عالية في ان ايران نفسها لاتقبل ان تمتلك طاقة نووية تدميرية ، وان طاقتها محددة الاستخدام ضمن نطاق الاغراض السلمية ، وقد عبر عن ذلك رجب طيب اردوغان مؤكداً على ان:(مايذكره الغرب عن السلام النووي الايراني ماهو الا مجرد اشاعات)

٣- ان تركيا ترى بأن هذه القضية لايمكن ان تحل بالقوة والضربات العسكرية والاحتلالات ، وانما بالطرق السلمية .

٤- تركيا من ضمن الدول التي تعارض امتلاك ايران للترسانة النووية ، وتطالب في نفس الوقت بإقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الاوسط .

على الرغم من ان الموقف التركي المرحب بالاتفاق هو موقف ينسجم مع العلاقات الايرانية – التركية ، الا ان هذا المعنى لم يرق الى مستوى التحالف الاستراتيجي بين البلدين ، وهو ما سوف يفتح مرحلة جديدة وواسعة من التعاون الاقتصادي بين البلدين ، نظراً لاهمية التبادل الاقتصادي والتجاري ما بين ايران وتركيا وقدرته على تجاوز اي خلافات سياسية ممكن ان تقف عائقاً بوجه مصالحها المشتركة .

المطلب الثاني : المصالح الاقتصادية المشتركة وأمن الطاقة :

يعد الملف الاقتصادي هو الملف الاساس بين ايران وتركيا واليد العليا في هذا الملف هي ايران ، لان تركيا وبالرغم مما حققته طيلة السنوات الماضية من قوة اقتصادية ، الا انها تعتبر دولة مستوردة للطاقة فهي تعتمد على النفط والغاز تحديداً من روسيا وايران ، لذلك فأن تركيا باتت تدرك بأنها وفي حال قطع روابطها مع ايران ، فإن ذلك يعني قطع تدفق شريان الطاقة عنها الامر الذي قد يؤثر بدوره على تعطل الميزان التجاري بين البلدين الذي يصل الى مليارات الدولارات [١٩] .

لذلك وانطلاقاً من هذا البعد ، عملت الدولتان على تعميق علاقاتهما في المجال التجاري ولاسيما في مجال الطاقة ، حيث تأتي ايران في المرتبة الثانية بعد روسيا في امداد تركيا بالغاز الطبيعي ، حيث تعتمد عليها الاجندة في توفير مايقارب ثلث احتياجاتها من الغاز ، بالرغم من العقوبات والحصار المفروضين على ايران ، الا ان ذلك لم يكن عائقاً امام الدولتين في تطوير العلاقات بينهما في هذا المجال ، حيث وقعت الدولتان في فبراير من العام ٢٠٠٧م اتفاقيتين الاولى تتعلق بالسماح لشركة بتروكيوم بورشين التركية بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في ايران ، حينما تسمح الثانية بنقل الغاز من تركمنستان الى تركيا عبر انابيب نفط تمر بإيران [٢٠] .

كان لدخول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا الدور الكبير في التطور ورفع مستوى حجم التبادل التجاري بين البلدين ، وظهر ذلك جلياً في البيانات التي نشرتها وزارة الخارجية التركية والتي اشارت بدورها الى ان حجم التبادل التجاري بين ايران وتركيا قد توسع ، فبعد ان كان بحدود ١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦م ، وصل مستوى التبادل التجاري الى حوالي ١,٦ مليار دولار في شهر تشرين الاول عام ٢٠١٦م ، وبذلك رفع حجم التبادل التجاري بينهما الى اكثر من ١٠ مليار دولار مع طموح بزيادته الى ٣٠ مليار دولار في السنوات المقبلة [٢١] .

وبهذا الخصوص ، تعهد وزير الاقتصاد التركي (نهاد زيبكجي) بدعم المشاريع التي تعاون على تنفيذها رجال الاعمال الاتراك والايرانيين ، وطلب زيبكجي من رجال الاعمال تقسيم الفرص المتاحة لدى الجانبين وابتكار مشاريع جديدة ، وفي ذات السياق اعرب وزير الصناعة والتجارة الايراني (محمد شريعت مداري) عن امتنانه من ازدياد حجم التبادل التجاري بين انقرة وطهران خلال

الفترة الاخيرة ، لان تركيا تعد شريك مهم بالنسبة لايران خاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي والنفط الخام [٢٢] .

في الواقع ، فأن هذه الشراكة تكتسب اهمية خاصة لدى الطرفين ، فإيران بالنسبة لتركيا (خصم لايمكن معاداته) لان في ذلك تهديد لمصالح تركيا الساعية للعب دور محوري في معظم الملفات المهمة في منطقة الشرق الاوسط ، كذلك الحال في تركيا التي تعد بالنسبة لايران ايضاً خصم لايمكن معاداته لانها اولاً عضواً في حلف الناتو وحليف مهم للعرب ، بما يعني ان احتوائها هو افضل وسيلة للتعامل معها ، لان غير ذلك يعني الدخول في صراعات غير متوازنة معها ، ولأنها تعتبر ظهيراً اقليماً مهماً استطاعت ايران من خلاله في بعض الفترات تقليص حدة الضغوط الدولية والاقليمية المفروضة عليها ، لذلك فأن عبارة (ليست حميمة ولا عدائية) ما زالت ملائمة لوصف العلاقات الايرانية – التركية [٢٣] .

المطلب الثالث : العلاقات الامنية بين البلدين :

ان من غير المرجح الحديث عن تعاون ايران وتركيا في الجوانب الاخرى دون الاشارة الى اتفاقهما في الجانب الامني ، ولذلك فقد جاءت زيارة اردوغان الى ايران في يوليو / تموز ٢٠٠٤م ، لتضيف جانباً من التعاون في هذا الاتجاه من خلال توقيع الطرفين اتفاقاً للتعاون الامني ، بهدف حماية حدودهما [٢٤] .

وفي نفس السياق وقع الطرفان الايراني والتركي مذكرة تفاهم في شباط من عام ٢٠٠٦م على اثر قيام حزب العمال الكردستاني بشن هجمات على مسؤولين أمنيين ايرانيين ، وطبقاً لهذه المذكرة فأن ايران شنت هجمات لعناصر الحزب (PKK) في اراضيها مقابل قيام انقرة بمكافحة عناصر مجاهدي (خلق) [*] الايرانية في اراضيها [٢٥] .

كما توصلت كل من ايران وتركيا الى اتفاقيات عديدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة ، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات ، كما اتفق الجانبان على تطوير التعاون الامني ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا الامنية الحدودية ، على ان تكون الحدود اكثر أمناً ومكافحة للارهاب في ضوء تمدد تنظيم (داعش) قرب حدودهما المشتركة [٢٦] .

ان الاتفاق في المجال الامني بين ايران وتركيا ما هو الا نتاج على وجود توافق كبير بيهما فضلاً عن التداخل في المصالح الثقافية والسياسية والاقتصادية والامنية التي بدورها رسخت وبجدية العلاقات فيما بينهما ، وهذا ما عبر عنه رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية الاسبق حسن روحاني عند لقائه مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان في عام ٢٠١٥م ، عند زيارة الاخير الى طهران ، اذ اشار روحاني الى ان العلاقة بين تركيا وايران ما هي الا انطلاقة جديدة في مسيرتها التعاونية السياسية والاقتصادية والامنية ، غير ان ذلك لايلغي تنافس الدولتين في بعض القضايا المهمة ، فضلاً عن وجود عوامل اخرى متنوعة تحدد طبيعة العلاقات ما بين الدولتين لخصها (جراهام فولر) بالآتي [٢٧] :

١- تؤثر القضية الكردية في سير العلاقات التركية – الايرانية الثنائية ، مثلما تؤثر في العلاقة الثلاثية بين الاطراف المتمثلة بالاكراد العراقيين والاتراك الايرانيين .

٢- التنافس الجيوسياسي على منطقة الخليج العربي لإعتبارها منطقة حيوية مهمة للعراق ما بعد تغيير النظام السياسي .

٣- احداث التغيير في المنطقة العربية عام ٢٠١١م وما نتج عنه من مواقف متباينة ما بين الاطراف الاقليمية كتركيا وايران وخاصة فيما يتعلق بالاحداث السورية .

٤- دور الدين وما له من تأثيرات ومؤثرات ايدلوجية ، اي الحكومة الايرانية الدينية والتركية العلمانية ، لكن هذه القضية تعتبر وعاء للخلاف الايدلوجي .

٥- حاجة تركيا الى تلبية احتياجاتها من الطاقة في مواجهة سياسات الطاقة الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بخطوط انابيب النفط والغاز .

٦- القلق التركي من احتمال حدوث اضطرابات في الداخل الايراني مما يدفع على تجزئتها ولاسيما على ايدي قوى من خارج المنطقة تقوم سياستها على التدخل ونزع الاستقرار ، كبريطانيا وروسيا في الماضي والولايات المتحدة الان .

ان هذه العوامل العديدة المذكورة اعلاه لها تأثيرات متشابكة من الممكن بدورها ان تفتح باب التنافس بين الطرفين الايراني والتركي ، وهذا سيكون موضوعنا في المبحث القادم وذلك بالتركيز

على ابرز العوامل التي ذكرها فولتر ، والتي كانت بمثابة انحراف في نهج سير العلاقات الايرانية – التركية .

المبحث الثالث

ابعاد التنافس والتباين في العلاقات الايرانية – التركية بعد العام ٢٠١١م

على الرغم من ان العلاقات الايرانية – التركية اخذت منحى جديد ومؤثر انعكس سياسياً واقتصادياً وأمنياً على العلاقة بين البلدين لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام ٢٠٠٢م ، الا ان الامر لايخلو من وجود تنافس وخلافات حول بعض الملفات المهمة والحساسة في المنطقة من اجل لعب دور محوري واقليمي ، خصوصاً في ساحات سوريا والعراق حيث الصدام العميق بين البنى الاجتماعية التي تتداخل مع بعضها وتتصادم في حروب متداخلة اقليمياً ودولياً فالمواقف الايرانية والتركية متباينة ازاء ما يجري في سوريا والعراق ، فلكل طرف منهم اسبابه ودوافعه واستراتيجيته المختلفة التي كانت بمثابة الدافع المؤثر لاتخاذ مواقف معينة وفقاً لما يناسب مع مصالحه وهذا ما يظهر بوضوح في هذا المبحث خاصة بعد الاشارة الى مسألتين مهمتين عبر المطالب الاتية :

المطلب الاول : الازمة السورية وتأثيرها في العلاقات بين البلدين :

ان الموقف الايراني التركي من الازمة السورية ، كانت اولى اسباب التنافس ما بين الدولتين ، ففي الوقت الذي كانت تركيا تدافع فيه عن الحراك الشعبي السوري فضلاً عن احتضانها للمعارضة السورية دعت ايران على انها داعمة للنظام السوري بطريقة حازمة واعتبرت ان هذا النظام خطاً احمر لايمكنها التخلي عنه ، لذلك فأنها تدخلت من مبدأ حرصها على استمرار نظام الحكم في سوريا [٢٨] وان تطلب الامر تحمل تبعات الخلاف مع تركيا او غيرها من الدول وجاء ذلك مصحوباً بشن هجمة اعلامية مناوئة لتركيا واتهامها بدعم ما اسمته ايران (جماعات ارهابية) مسلحة داخل سوريا ، وتصاعدت حدة الخطاب الايراني الى درجة تهديد تركيا في حال استمرارها بدعم الثوار السوريين وترافق

ذلك مع اشارات اخرى بإمكانية استخدام المسألة الكردية ضد انقرة مع ارتفاع وتيرة العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل تركيا بدفع ودعم ايران وبالتوافق مع الحكومة السورية ، الامر الذي اعطى انطباعاً لتركيا بأن الحزب يتلقى تسهيلات ايرانية كوسيلة ضغط وابتزاز ضد تركيا لتتراجع عن مواقفها [٢٩] .

على الرغم من اجواء التوتر التي سيطرت على العلاقات الايرانية – التركية ورغم ثقلها عليه ، الا ان ذلك لا يعني ان العلاقات الثنائية بين البلدين قد خرجت عن مسار التعاون بينهما ، ويظهر جلياً في رغبة تركيا في التخفيف من حدة التوتر بين الطرفين ، لأن الاخيرة وافقت على استمرار تدفق الغاز والنفط الايراني لحاجتها الماسة لتدوير عجلة اقتصادها ، وفي المقابل فأن ايران لا ترغب في خسارة وسيط دولي مثل تركيا بينها وبين الدول الاوروبية في موضوع ملفها النووي ، اذ رغم الاختلاف في الموقف تجاه الازمة السورية ، الا انه علاقتهما المشتركة ستنمو بقوة طالما انها تمتلك ابعاداً اقتصادية وسياسية وتاريخية وثقافية ودينية ، وقد عبر عن ذلك مساعد وزير الخارجية الايراني عباس غراقجي في مؤتمر صحفي عقده في طهران في ٢٢ يوليو من العام ٢٠١٥م [٣٠] .

المطلب الثاني : المسألة الكردية وتأثيرها في العلاقات بين البلدين :

ان التنافس بين دول الجوار لاسيما ايران وتركيا على ارض العراق ، هو تنافس للاستحواذ على مناطق النفوذ من جهة ، ولامتلاكه على موارد اقتصادية هائلة من جهة اخرى كما انه يعد سوقاً استهلاكية كبيرة لهاتين الدولتين ، وقد ازدادت حدة التنافس بين البلدين على ارض العراق لاسيما بعد الانسحاب الامريكي من العراق الامر الذي خلف بدوره فراغ وتغيير في موازين القوى الاستراتيجية في المنطقة ، الا انه وبالرغم من ذلك لم تخرج المنافسة عن كونها ايجابية بأغلب جوانبها ، نظراً لكون الجانب التركي رفض انطلاق عمليات تحرير العراق من اراضيه عام ٢٠٠٣م ، مما سهل لها الوقوف على مسافة واحدة من جميع الدول الاقليمية بما فيها ايران ، والتي كانت من ابرز المرحبين سقوط النظام السياسي السابق في العراق لكونها تخلصت من خصم دائم [٣١] ، وعليه قامت ايران ببناء علاقات وطيدة مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣م ، وذلك للحفاظ على مصالحها الحيوية فيه ، فضلاً عن تطوير هذه العلاقة بإستمرار ولاسيما في الجانب الاقتصادي [٣٢] ، الا ان تركيا كانت عبارة عن حجر عثرة تقف امام قدرة ايران على تحقيق

طموحاتها السياسية والاقتصادية في العراق ، فأنقرة و بالرغم من انها كانت وما زالت من ابرز الرافضين لاقامة دولة كردية في شمال العراق ، الا ان سعيها الى تعميق علاقاتها مع حكومة الاقليم كردستان دفعتها الى استغلال حالة التوتر بين المركز والاقليم في كردستان العراق لتحقيق طموحاتها ومصالحها ، وفي المقابل ، فأن ايران احتفظت بعلاقات سياسية واقتصادية مع حكومة اقليم كردستان ، غير انها ليست بذات المتانة التي تتمتع بها تركيا ، اذ شابتها مظاهر التوتر من حين لاخر بسبب خلافاتهما بشأن القضية الكردية [٣٣] ، وبلغت ذروة خلافاتهما في نهاية ٢٠١١م ، نتيجة التواترات المتزايدة في سوريا ، والتي ادت بدورها الى عرقلة قدرة تركيا على مكافحة هجمات حزب العمال الكردستاني والتي يرى المسؤولون الاتراك ان ايران على علاقة بتصاعد وتيرة هذه الهجمات ، خاصة وان هذه القضية خلفت اجواء عدائية بين ايران وتركيا ، وهما اللتان تسعيان الى الهيمنة على مناطق الشرق الاوسط مما يقرب انقرة بصورة اكثر من واشنطن وبالتالي فأن ذلك سيضيق الخناق على ايران لان الاخيرة كانت تطالب بعدم الرضوخ لضغوط الولايات المتحدة الامريكية ، وعدم السماح لها بإستخدام قواعدها الموجودة على الاراضي التركية [٣٤] .

يمكن القول ان كلا الدولتين لن تتخليا عن مناطق نفوذهما دون التأثير على الاخرى والمساس بمصالحها بشكل مباشر ، وهذا يظهر جلياً في احتمال وضع تركيا نهاية لتمرد حزب العمال الكردستاني ومايطوي عليه ذلك من مساس بمصالح ايران ، خاصة وان ذلك من شأنه ان يحرم ايران من وسيلة هامة للضغط على تركيا ، الامر الذي من الممكن ان يمنعها في مواصلة تشجيع الحركات المنشقة المتشددة في كل من تركيا وسوريا ، للضغط على تركيا [٣٥] .

وفي نفس الوقت ، فأن عودة تركيا الى محاولات التنافس في سوريا والعراق يعني بشكل أو بآخر تقليص للنفوذ الايراني هناك ، ولكن بطريقة اكثر دبلوماسية من غيرها والتي تتمثل بتمدد اقليمي حذر لكلا الدولتين ، خاصة وان هناك دوافع كانت تقف خلف هذا التمدد [٣٦] ، تعود بطبيعتها الى جملة محددات حاكمة تحكمها التوجهات والمصالح والتي كانت بمثابة قدراً مستمراً للعلاقات الايرانية – التركية يسودها التناقض والتشابك في المصالح بين الدولتين ، خاصة في سوريا والعراق ، فأن ما تقصده تركيا في هذه المناطق ليست

بالضرورة ما تريده ايران ، والعكس صحيح ، حيث ان هناك مجموعة من الاهداف والتوجهات المتباعدة للدولتين لمصالحهما المستقبلية [٣٧] .

الخاتمة والاستنتاجات

ان العلاقات الايرانية – التركية تتميز بإختلاف المواقف والتعاون في الوقت نفسه ، فإذا كان التعاون ظاهراً تكون نقاط الخلاف ضمنية والعكس صحيح ، ولكن من الواضح ان قاعدة المصالح المشتركة التي تربط العلاقات بين البلدين اخذت بالتقدم شيئاً فشيء بعد ما شهدت جانباً من التراجع على واقع الازمات التي حدثت في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١م ، فحرصت كل من الدولتين على انتهاج نوع من التوازن في السياسات الاقليمية والدولية لاستثمارها بشكل افضل ، نظراً لحجم المصالح والقضايا الحيوية التي تربط الدولتين الجارتين ، وعليه يمكن الوصول الى عدة استنتاجات هامة في ضوء ما ذكر اعلاه ، اهمها :

١- من المرجح ان يزداد التعاون بين البلدين نحو الافضل – تركيا وايران ، وتتقارب وجهات النظر بشكل اوسع خلال الفترة المقبلة ، لكون هذه المرحلة مفعمة بالمصالح نظراً لغياب القوى العربية على الساحة الاقليمية والدولية فضلاً عن الاستفادة من الدافع العربي المتردي ، مما سمح بظهور قوى فاعلة اخرى في المنطقة وعلى حساب مصالح الدول العربية تحديداً .

٢- ومن المرجح ايضاً ان دبلوماسية الاحتواء التي اعتمدتها البلدان ، لا بد لها ان تدع الخلافات جانباً في اغلب الظروف والاحوال لسلك طريق التعاون نحو مصالحها المشتركة بعيداً عن الاختلافات في وجهات النظر في الاحداث السياسية الجارية من ناحية .

٣- بالرغم مما ذكر اعلاه من رغبة الدولتين في التقارب والتعاون ، الا ان هذا لايعني انه لا يوجد عوائق تعرقل تطور العلاقات بين الدولتين ، ولاسيما ان هناك منافسة تاريخية على الزعامة الاقليمية في الشرق الاوسط ، بعدها منطقة نفوذ جاذبة وصالحة لاي تمدد اقليمي من اي طرف كان .

الهوامش:

١- سعد سلوم عباس واثير ناظم الجاسور ، السياسة الخارجية التركية والملف النووي الايراني ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٣٨) ، ٢٠١٢م ، ص ١٥٧ – ١٥٨ .

٢- عمران عيسى حمود الجبوري ، العلاقات التركية – الايرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١م ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٥٣) ، ٢٠١٦م ، ص ٢٠٠ .

٣- ولتفاصيل اكثر بخصوص القضايا المثارة بين ايران وتركيا ، ينظر : عامر علي راضي ، ابعاد تطور العلاقات التركية الخليجية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٧) ، ٢٠٠٧م ، ص ٤٣ .

٤- ولتفاصيل اكثر بخصوص هذه الزيارة ، ينظر : نقلاً عن : رائد مصباح ابو داير ، استراتيجية تركيا الشرق الاوسطية في ضوء علاقاتها بإسرائيل ، (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) ، بيروت ، ٢٠١٣م ، ص ٣٠٣ – ٣٢٤ .

٥- عمران عيسى حمود الجبوري ، العلاقات التركية – الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

٦- عمر كوش ، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط ، المركز العالمي للوسطية ، مقالة متوفرة على موقع المركز الالكتروني : www.wasatiaonline.net

٧- ولتفاصيل اكثر ، ينظر : سعد سلوم عباس واثير ناظم الجاسور ، السياسة الخارجية التركية والملف النووي الايراني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ – ١٦٠ .

٨- عمران عيسى حمود الجبوري ، العلاقات التركية – الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .

٩- زيارة للرئيس رجب طيب اردوغان الى ايران ، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني :
www.raialyoum.com

١٠- عمران عيسى حمود الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٢ ، كذلك ينظر : ماهي المؤشرات الايجابية لزيارة روحاني الى تركيا ، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني : www.alalam.ir/news

١١- سعد سلوم عباس واثير ناظم الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

١٢- ان زيارة اردوغان الى طهران عام ٢٠١٥م تمخضت عنها التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب الايراني اهمها : ١- التأكيد على حركة نقل البضائع الدولية والصناعية والملكية الفردية عن سواها من الاتفاقيات الاقتصادية عن طريق اتباع سياسة توازنية في هذا المجال ، ٢- اهمية الجوار الجغرافي المباشر بين تركيا وايران ، والذي يشكل عاملاً مهماً في تحديد فرص توسع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين . ينظر : عمران عيسى حمود الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤.

١٣- عباس سعدون رفعت ، السياسة التركية تجاه سوريا بعد ٢٠٠٢م ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨م ، ص ٢٧٩ .

١٤- عبير الغندور ، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٣) ، ٢٠١٢م ، ص ١١٥ .

١٥- سعد سلوم عباس واثير ناظم الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

١٦- ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢م ، ص ١٦١ .

١٧- في ١٧ مايو ٢٠١٠ وفي العاصمة الايرانية طهران ، قام كل من الرئيس الايراني السابق احمد نجاد والرئيس التركي الحالي اردوغان والرئيس البرازيلي السابق لولا دايسلفا بالتوقيع على اتفاق يقضي بأن تتم على الاراضي التركية عملية تبادل للوقود النووي بين ايران ووكالة الطاقة الذرية ، يلزم الايرانيين بتقديم كميات من الوقود النووي منخفض التخصيب المتاحة لديهم في مقابل قيام الوكالة بتقديم الوقود النووي اللازم لمفاعل نووي ايراني مخصص لاغراض طبية ، وفي اعقاب توقيع الاتفاق اكدت تركيا ان ايران قد قامت بالمطلوب منها تجاه منظمة العفو الدولية ، وانه لم يعد مقبولاً الحديث عن توقيع عقوبات جديدة عليها ، وقد طرح داود اوغلو بأن (اتفاق التبادل الذي وقعت عليه ايران اليوم يبرهن بأنها ترغب في سلوك طريق بناء ، ولذا لم يعد هناك أي مبرر لعقوبات او ضغوط جديدة) ، ولا بد هنا من الاشارة الى الدور الذي لعبته البرازيل ورئيسها في هذه المفاوضات . للمزيد ينظر : احمد محمد وهبان ، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط : صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية ، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (١١) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٢م ، ص٣٠ ، ولتفاصيل اكثر بخصوص التقارب التركي – الايراني بشأن قضية الملف النووي الايراني ، ينظر : لقمان عمر محمود النعيمي ، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية ، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، المجلد (٨) ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٢م ، ص ١٠٧ – ١٠٨ .

١٨- سعد سلوم عباس واثير ناظم الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ .

١٩- عبد الله عيسى الشريف ، دوافع العلاقات الايرانية – التركية وابعادها ، مقالة منشورة على موقع المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية ، بتاريخ ٢٠١٨/٨/٧م ، وعلى البريد الالكتروني : https://www.afaki.com

٢٠- علي حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، الدوحة ، ٢٠١٠م ، ص ١٦١ .

٢١- عبد الله عيسى الشريف ، مصدر سبق ذكره .

٢٢- العلاقات التركية الايرانية في تطور مستمر ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني : https://safar-muhasebe.com

٢٣- شاري ارغو فنش ، الامن التركي والشرق الاوسط ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد (٧) ، العدد (٢٦) ، ١٩٩٦م ، ص ٣ .

٢٤- علي حسين باكير وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

*- منظمة مجاهدي خلق : وهي منظمة ايرانية معارضة وقد تأسست في عام ١٩٦٥ على ايدي مثقفي ايران من الاكاديميين بهدف اسقاط نظام الشاه .

٢٥- لقمان محمد محمود النعيمي ، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

٢٦- عمران عيسى حمود الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

٢٧- سعد سلوم عباس واثير ناظم الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ – ١٦٢ .

٢٨- ولتفاصيل اكثر بخصوص موقف ايران من الازمة السورية . ينظر : علي مراد كاظم وحيدر حمزة مهدي ، الفاعلون في الازمة الدولية المعاصرة (الازمة السورية أنموذجاً) ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، العدد (٤٥) ، ٢٠١٨م ، ص ٥٧٤ .

٢٩- ولتفاصيل اكثر بخصوص هذه الهجمات الاعلامية التي استخدمت كوسيلة للضغط في العلاقات الايرانية – التركية . ينظر : افراح ثائر جاسم حمدون ، التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الايرانية (سوريا أنموذجاً) ، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (٣٨) ، ٢٠١٨م ، ص ٧٤ – ٧٥ ، كذلك ينظر : نقلاً عن : علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية ، المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٢م ، ص ١٧ – ١٨ .

٣٠- عمران عيسى حمود الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٤ ، كذلك ينظر : افراح ثائر جاسم حمدون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

٣١- عمران عيسى حمود الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١١ .

٣٢- خلود محمد خميس ، ابعاد التنافس الايراني – التركي على استقرار الوضع الامني في العراق ، مجلة اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٢م ، ص ٢ .

٣٣- آف ستيفان لارابي وعاليرظا نادر ، العلاقات التركية الايرانية في شرق اوسط بات متوتراً ، معهد ابحاث RAND للدفاع الوطني ، امريكا ، ٢٠١٣م ، ص ١٢ .

٣٤- العلاقات التركية الايرانية في تطور مستمر ، مصدر سبق ذكره .

٣٥- آف ستيفان ولارابي وعاليرظا نادر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

٣٦- يمكن القول ان الصراع على مناطق النفوذ في الشرق الاوسط والرغبة في التمدد الاقليمي بالنسبة لكل من ايران وتركيا كانت هناك دوافع تقف خلفه ، فبالنسبة لايران فأنها ترى ان أي تحرك خاطئ تجاه الدولة الجارة تركيا ستقلل من انجازاتها التي حققتها خلال الفترة الماضية في العراق وسوريا ، وبالتالي فأن ذلك ينعكس سلباً تجاه حلفائها في هذه المناطق ، لذلك كانت متشددة في التعامل مع قضايا المنطقة على حساب جارتها تركيا . وفي المقابل ، ان تركيا وبحكم وضعها المكشوف امام التدخلات الخارجية والتي كانت السبب في الازمات والمشكلات الداخلية التي تعاني منها

، وخوفها من تفعيل ايران لهذه الملفات الداخلية واستغلالها في أي مواجهة مقبلة ، لذا لابد على انقرة ان تغير من خطابها ، وتعيد صياغة حساباتها واولوياتها الجيوسياسية على وقف المتغيرات الدولية والاقليمية الجارية في المنطقة . ينظر : حيدر الخفاجي ، العلاقات الايرانية – التركية ، مقالة نشرت على موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط في ٢٠١٧/٩/٧م على الموقع الالكتروني : www.bayancenter.org .

٣٧- عمران عيسى حمود الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ .

قائمة المصادر:

اولاً : الكتب العربية والمترجمة :

١- رائد مصباح ابو داير، استراتيجية تركيا الشرق الاوسطية في ضوء علاقاتها بإسرائيل (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) ، بيروت ، ٢٠١٣م .

٢- عباس سعدون رفعت ، السياسة التركية تجاه سوريا بعد ٢٠٠٢م ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨م .

٣- ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢م .

٤- احمد محمد وهبان ، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط : صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية ، سلسلة اصدارات الجمعية المحورية للعلوم السياسية (١١) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٢م .

٥- علي حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، – الدوحة ، ٢٠١٠م .

٦- علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٢م .

٧- آف ستيفان لارابي وعاليرظا نادر ، العلاقات التركية الايرانية في شرق اوسطيات متغيراً ، معهد ابحاث RAND للدفاع الوطني ، امريكا ، ٢٠١٣م .

ثانياً : البحوث والدراسات :

١- سعد سلوم عباس وأثير ناظم الجاسور ، السياسة الخارجية التركية والملف النووي الايراني ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٣٨) ، ٢٠١٢م .

٢- عمران عيسى حمود الجبوري ، العلاقات التركية – الايرانية والمتغيرات في المنطقة العربية عام ٢٠١١م ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٥٣) .

٣- عامر علي راضي ، ابعاد تطور العلاقات التركية الخليجية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٧) ، ٢٠١٧م .

٤- عبير الغندور ، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٣) ، ٢٠١٢م .

٥- لقمان عمر محمود النعيمي ، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية ، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، المجلد (٨) ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٢م .

٦- شاري ارغوفتش ، الامن التركي والشرق الاوسط ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد (٧) ، العدد (٢٦) ، ١٩٩٦م .

٧- علي مراد كاظم وحيدر حمزة مهدي ، الفاعلون في الازمة الدولية المعاصرة (الازمة السورية انموذجاً) ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جماعة كربلاء ، العدد (٤٥) ، ٢٠١٨م .

٨- افراح ثائر جاسم حمدون ، التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الايرانية (سوريا انموذجاً) ، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (٣٨) ، ٢٠١٨م .

٩- جلود محمد خميس ، ابعاد التنافس الايراني – التركي على استقرار الوضع الامني في العراق ، مجلة اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٢م .

ثالثاً : الشبكة المعلوماتية (الانترنت) :

١- عمر كوش ، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط ، المركز العالمي للوسطية ، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني : www.wasatiaonline.net

٢- زيارة الرئيس رجب طيب اردوغان الى ايران ، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني : www.railyoum

٣- ماهي المؤثرات الايجابية لزيارة روحاني الى تركيا ، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني : www.alalamir/news

٤- عبد الله عيسى الشريف ، دوافع العلاقات الايرانية – التركية وابعادها ، مقالة منشورة على موقع المنتدى الالكتروني لتحليل السياسات الايرانية ، بتاريخ ٢٠١٨/٨/٧م ، وعلى البريد الالكتروني : https://www.afaiq.com

٥- العلاقات التركية الايرانية في تطور مستمر ، مقال متوفر على الموقع الالكتروني : https://sasfar-muhasebe.com

٦- حيدر الخفاجي ، العلاقات الايرانية – التركية ، مقالة نشرت على موقع مركز اليان للدراسات والتخطيط في ٢٠١٧/٩/٧م على الموقع الالكتروني : www.bayancenter.org